

محضر الاجتماع الأول برسم 2026 للجنة الإشراف على الخطة الوطنية الثالثة للحكومة المنفتحة 2024-2028

تاريخ وشكل الاجتماع: 3 فبراير 2026 (عن بعد)

المشاركون

ممثلو وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

- السيدة إكرام حيبي، مديرة تنظيم الإدارة والمخاطبة الرسمية لمبادرة شراكة الحكومة المنفتحة بالمغرب؛
- السيدة كريمة خلدون، مديرة تنمية استعمال اللغة الأمازيغية، ممثل رئيسي في لجنة الإشراف؛
- السيد المصطفى باحدة، رئيس قسم تعزيز النزاهة والشفافية والإنفتاح؛
- السيد جواد صديق، رئيس قسم التخطيط والبرامج، بمديرية تنمية استعمال اللغة الأمازيغية، نائب الممثل الرئيسي في لجنة الإشراف؛
- السيدة لطيفة بنعياد، رئيسة مصلحة الحكومة المنفتحة؛
- السيد عبد النبي طويه، رئيس مصلحة تعزيز النزاهة ودعم الأخلاقيات؛
- السيدة يسرى ملواني، إطار بقسم تعزيز النزاهة ودعم الأخلاقيات؛
- السيد يونس شفيق، إطار بقسم تعزيز النزاهة ودعم الأخلاقيات.

ممثلو الإدارات بلجنة الإشراف:

وزارة العدل:

- السيدة وفاء الوالي العلمي، رئيسة قسم البنية التحتية المعلوماتية بمديرية التحديث ونظم المعلومات، مسؤولة الالتزام 10؛
- السيدة فاطمة الزهراء فزري، إطار، نائبة عن مسؤول الالتزام 11؛

وزارة التضامن والادماج الاجتماعي والأسرة:

السيد رشيد الأعوج، رئيس قسم الأنظمة المعلوماتية، نائب الممثل الرئيسي في لجنة الإشراف؛

السيد يوسف الأسفي، رئيس مصلحة دعم ومواكبة الفاعلين، مسؤول الالتزام 8؛

الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان:

السيد جمال مصاير، رئيس قسم دعم جمعيات المجتمع المدني، نائب الممثل الرئيسي في لجنة الإشراف؛

وزارة الانتقال الطاقوي والتنمية المستدامة-قطاع التنمية المستدامة:

السيدة طارق لمراي، رئيس مصلحة التواصل والعلاقات المؤسسية بمديرية التعاون والشراكة والتواصل،

مسؤول عن الالتزام 3؛

وكالة التنمية الرقمية:

السيدة خلود أبجا، مديرة التحول الرقمي، الممثل الرئيسي في لجنة الإشراف؛

راجية لعوج، رئيسة مصلحة مواكبة المشاريع الاجتماعية، مسؤولة الالتزام 2؛

ممثلو المجتمع المدني بلجنة الإشراف:

- السيد هشام الحمزاوي الممثل الرئيسي لجمعية باب اجديد للتنمية والتعاون والثقافة والرياضة والمحافظة على البيئة؛
- السيد أيمن اعماليك، الممثل الرئيسي لجمعية من أجل الشباب بالقنيطرة؛
- السيد عبد الحميد اججا، نائب الممثل الرئيسي لجمعية من أجل الشباب بالقنيطرة؛
- السيد عبد المالك اصريح، الممثل الرئيسي لجمعية الحمامة البيضاء لحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة؛
- السيد السويدي صلاح، الممثل الرئيسي لمنتدى الصحراء للحوار والثقافات؛
- السيد محمد الديش، الممثل الرئيسي لجمعية الائتلاف المدني من أجل الجيل؛
- السيد المحجوب الدوة، الممثل الرئيسي للتحالف الجهوي للجمعيات العاملة في مجال الاعاقة بجهة العيون الساقية الحمراء.

الغائبون عن الاجتماع

الادارات:

- وزارة الداخلية-المديرية العامة للجماعات الترابية
- وزارة الشباب والثقافة والتواصل-قطاع التواصل
- وزارة الشباب والثقافة والتواصل - قطاع الشباب

المجتمع المدني:

- جمعية التعاون للتنمية والثقافة؛
- الهيئة الوطنية للشباب المغربي؛
- جمعية أريج للثقافة والبيئة والأعمال الاجتماعية.

1. التداول واعتماد منهجية مراجعة خطة العمل الوطنية الثالثة 2024-2028 والبرمجة الزمنية لتنفيذها؛
2. المجموعات الموضوعاتية.

النقط المتداولت

أولاً: التداول واعتماد منهجية مراجعة خطة العمل الوطنية الثالثة 2024-2028 والبرمجة

الزمنية لتنفيذها؛

في البداية تم التذكير بمخرجات الاجتماع الأخير للجنة الإشراف، بعد ذلك تم التذكير بجدول اجتماع اللقاء وتقديم عرض حول منهجية مراجعة الخطة الوطنية الثالثة والبرمجة الزمنية لعملية المراجعة، حيث تم استعراض المراحل الأساسية التالية:

1. المرحلة التحضيرية (فبراير 2026): يتم من خلالها إعداد واعتماد منهجية المراجعة، ونشر الجدول الزمني لعملية المراجعة، على البوابة الوطنية للحكومة المنفتحة www.gouvernement-ouvert.ma، مع إحداث صفحة مخصصة للمشاركة الإلكترونية،
2. تحديد المحاور الموضوعاتية بناء على تقييم الإدارات: من خلال تقديم الإدارات لحصيلة تنفيذ الالتزامات، تتضمن المنجزات، والإكراهات المسجلة، والتحديات، والتغييرات المقترحة، وتقاسم هذه الحصيلة مع أعضاء المجتمع المدني فضلاً عن تنظيم ورشات للحوار حول المقترحات، تخص الإدارات التي يرى أعضاء المجتمع المدني أنه يمكن مراجعة التزاماتها، من أجل حصر لائحة الالتزامات الممكن مراجعتها وكذا تحديد المحاور الموضوعاتية الجديدة؛
3. جمع الأفكار والمقترحات (مارس - أبريل 2026): من خلال نشر الأعمال المنجزة قصد إبداء الملاحظات والتعليقات والإعداد التقني لمرحلة جمع المقترحات وتنظيم اجتماع أو توجيه مراسلة رسمية من أجل إشراك الإدارات المعنية، عند الاقتضاء، وتحديد الفئات المستهدفة المدعوة للمشاركة في اللقاءات التشاورية، والإعداد لمشاركتها وإطلاق طلب تقديم الأفكار والمقترحات عبر بوابة الحكومة المنفتحة وتنظيم لقاءات تشاورية (حضورياً و/أو عن بُعد) على المستوى الجهوي ثم إعداد ونشر تقرير مركبي حول الأفكار والمقترحات التي تم جمعها.

4. تحليل الأفكار والمقترحات وتحديد الأولويات (ماي 2026): عن طريق إعداد شبكة تقييم المقترحات وتحديد الأولويات ودراسة المقترحات وتصنيفها، ثم المصادقة على نتائج التصنيف وترتيب الأولويات ونشرها؛
5. صياغة بطاقات الالتزامات (الجديدة أو المراجعة): من خلال الصياغة المشتركة لبطاقات الالتزامات والمصادقة عليها ونشرها.

6. المصادقة واعتماد خطة العمل الوطنية الثالثة المراجعة (يونيو 2026): عبر تنظيم مشاورات عمومية حول مشروع خطة العمل الوطنية الثالثة المراجعة واستكمالها والمصادقة النهائية عليها ونشرها وإحالتها على مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة، وإعداد ونشر تقرير مركبي حول الأفكار والمقترحات التي تم جمعها.

❖ أهم الخلاصات التي تمخضت عن النقاشات مع المجتمع المدني حول الالتزامات التي قد تستدعي المراجعة:

- التساؤل حول النشاط المبرمج في إطار الالتزام 3 مع قطاع التنمية المستدامة وآفاق تنفيذه، حيث تم التأكيد بأن النشاط تم تأجيله وليس حذفه؛
 - التساؤل حول موقف القطاعات التي عبرت عن "عدم مراجعة" خططها، وعمّا إذا كان هذا الموقف يعكس رضا تاماً عن الإنجاز وطريقة تنفيذ الالتزام، وهل الأمر يتعلق بقرار محسوم بعدم المراجعة أم لا، حتى يعرف أعضاء المجتمع المدني الإمكانيات المتاحة لهم من أجل النقاش حول المراجعة؟
- تم التفاعل مع التساؤل كون بعض الأوراش لا تزال في بداياتها ولم تبلغ بعد مستوى النضج الكافي الذي يسمح بإجراء عملية التحيين، كما أن الالتزام يمكن أن يطاله التغيير من حيث إضافة بعض الأنشطة، وقد خلص النقاش إلى توضيح المفهوم الإجرائي لـ "مراجعة الالتزامات"، حيث تم التأكيد على أنها آلية تهدف بالأساس إلى إدخال تعديلات لضمان النجاح في التنفيذ لتجاوز العراقيل التي تعترض هذه العملية. وعليه، فإن المراجعة قد تتخذ شكل إضافة أنشطة جديدة لتعزيز الالتزام أو حذفها كما يمكن أن تخلص إلى الإبقاء على الالتزامات بصيغتها الحالية.

وتمت دعوة فعاليات المجتمع المدني إلى المبادرة باقتراح التعديلات التي يرونها ضرورية بتنسيق مع القطاعات المعنية، خاصة بالنسبة للالتزامات التي تتطلب مراجعة في نظرهم، وأكد ممثلو المجتمع المدني في هذا الصدد على ضرورة أن يستحضر التحيين فلسفة وأهداف مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة (OGP)، مع التركيز على المؤشرات النوعية بدل الكمية، لا سيما في ظل وجود التزامات لم ترق أنشطتها إلى المستوى المطلوب في مجالات إشراك المواطنين والشفافية. كما تم التأكيد على أن الملاحظات والمراجعات يمكن أن تشمل تدقيقاً في المؤشرات الكمية والنوعية وكذا نوعية الأنشطة

المبرمجة. وعلى هذا النحو سيتم تنظيم لقاءات ثنائية بين أعضاء المجتمع المدني والقطاعات المعنية للتداول وتبادل الرأي حول مضامين المراجعة.

ثانياً: المجموعات الموضوعاتية

تم التطرق إلى المجموعات الموضوعاتية من خلال تقديم عرض تفصيلي يعرفها ويعرف بأهدافها وبالتجارب الدولية في المجال، حيث تم الاستشهاد بنماذج من مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المفتوحة ومن دول إفريقية مثل كينيا، وغانا، وساحل العاج. كما تم عرض المقترحات التي تقدم بها ممثلوا المجتمع المدني. من خلال مقترح كل من "جمعية من أجل الشباب بالقنيطرة" و"التحالف الجهوي للجمعيات العاملة في مجال الإعاقة بجهة العيون الساقية الحمراء" و"الاتلاف المدني من أجل الجبل" الهيئة الوطنية للشباب المغربي".

وفيما يخص الهيكل وطريقة العمل، فقد تم اقتراح أن تتألف كل مجموعة من تركيبة مختلطة تضم ممثلين عن القطاعات الحكومية المعنية، وفاعلين من المجتمع المدني، وخبراء أكاديميين. على أن يتم تدبير هذه المجموعات عبر تنسيق مشترك بين ممثل عن الإدارة وممثل عن المجتمع المدني. وقد تم اقتراح ست مواضيع يمكن أن تشملها المجموعات الموضوعاتية: الإعاقة والإدماج، الحكامة الرقمية والتقنيات الناشئة، المناخ والبيئة، الفضاء المدني والإطار التشريعي، العدالة المفتوحة، والشفافية والنزاهة.

❖ أهم الخلاصات التي تمخضت عن النقاشات مع المجتمع المدني حول المجموعات الموضوعاتية:

بما أن هذه التجربة تعد الأولى من نوعها، فقد اقترح المشاركون اعتماد مقاربة تدريبية تقتضي إحداث مجموعة واحدة أو اثنتين في المرحلة الأولى، وذلك لضمان ضبط منهجية الاشتغال، وحسن تنظيم الأنشطة، وتعبئة المجتمع المدني بشكل فعال. وقد تم التشديد على أن العضوية في هذه المجموعات لا تشترط بالضرورة الانتماء إلى لجنة الإشراف، بل يجب أن تنفتح على فعاليات المجتمع المدني الفاعلة والمختصة في المجال الموضوعاتي المحدد، وهو ما ينسجم مع الأهداف التأسيسية لورش الحكومة المفتوحة الرامية إلى تفعيل النقاش العمومي.

ودعا المتدخلون إلى أن تتضمن المجالات المقترحة أبعاداً عرضانية تهم أكثر من مجال واحد، عوض الاقتصار على قطاعات بعينها، وذلك لضمان شمولية المعالجة ووقعها.

كما أثار أحد الأعضاء مسألة غياب أعضاء لجنة الإشراف عن أشغال بعض الاجتماعات، ودعا إلى الإخبار المسبق عن عدم الحضور.

وخلص النقاش إلى ضرورة إعداد "دليل عملي للمجموعات الموضوعاتية" الذي يهدف إلى تحديد الهيكلة التنظيمية لهذه المجموعات، واختصاصاتها، وآليات اشتغالها، فضلا عن تأطير طبيعة التعاون والشراكة بين مختلف الشركاء المعنيين، بحيث سيشكل هذا الدليل وثيقة مرجعية لضبط السير العام لهذه المجموعات وبرمجة أنشطتها وتحديد أهدافها بدقة. وتم التأكيد على ضرورة تعميق النقاش مع القطاعات المعنية وتعبئة الإدارات لتقديم عروض وتنظيم الأنشطة. وقد أسند لقطاع إصلاح الإدارة دور "المسهل" من أجل بلورة تصورات المجتمع المدني في المجال.

تذكير بأهم مخرجات اللقاء

- رصد مقترحات المجتمع المدني حول الالتزامات التي يمكن مراجعتها؛
- برمجة جلسات ثنائية بين القطاع المعني والمجتمع المدني من أجل التداول حول إمكانيات المراجعة؛
- الإعلان عن الأعضاء المتغيبين عن أشغال الاجتماع؛
- إعداد المجتمع المدني لورقة منهجية حول كيفية اشتغال المجموعات الموضوعاتية.